

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الرابعة والأربعون

فيينا، ٢٢-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة التقييم

أنشطة التقييم

مذكّرة من الأمانة

عملاً بمقرّر المجلس م ت ص-٢٩/م-٧ (ح)، تعدّ الأمانة تقريراً عن أنشطة التقييم

مرة كل سنتين، مستكملة بذلك المعلومات الواردة في تقرير اليونيدو السنويين ٢٠١٤

و٢٠١٥.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	أولاً- الخلفية
٢	٤-٢	ثانياً- وظيفة اليونيدو التقييمية
٣	٩-٥	ثالثاً- أنشطة التقييم المستقل ومساهماته
٤	٢٥-١٠	رابعاً- خلاصة جامعة لنتائج التقييم
٨	٢٦	خامساً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً - الخلفية

١- أكد المجلس في المقرر م ت ص-٢٩/م-٧ على أمور من بينها أهمية تلقي الدول الأعضاء تعليقات موضوعية وذات مصداقية بشأن أداء برامج اليونيدو القطرية استناداً إلى الاستنتاجات والدروس المستخلصة من التقييمات المستقلة. وهذا التقرير مقدّم وفقاً للفقرة (ح) من ذلك المقرر، التي طلب فيها إلى الأمانة أن تقدّم تقريراً عن أنشطة التقييم مرة كل سنتين. وتبلغ التقييمات المستقلة عن أداء تدخلات اليونيدو، وتوحّد استنتاجات التقييمات والدروس المستخلصة منها، وتلفت الانتباه إلى مسائل المنهجية، بهدف زيادة تعزيز فعالية اليونيدو الإنمائية. علاوة على ذلك، فإنّ جميع تقارير التقييم المستقل الصادرة عن اليونيدو متاحة على موقع اليونيدو الشبكي (<http://www.unido.org/en/resources/evaluation.html>).

ثانياً - وظيفة اليونيدو التقييمية

٢- خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير (٢٠١٤-٢٠١٥)، اضطلع بتنفيذ مهمة التقييم المستقل في اليونيدو مكتب التقييم المستقل، ضمن مكتب المدير العام، وتستند الأدوار والمسؤوليات التي ينطوي عليها التقييم إلى سياسة التقييم في اليونيدو.^(١) ووفقاً لهذه السياسة، يخدم التقييم ثلاثة أغراض: فهو يكفل المساءلة ويدعم الإدارة ويحفز التعلم والابتكار.

٣- وكما هو منصوص عليه في نشرة المدير العام المؤرّحة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (UNIDO/DGB/2016/01)، فقد أنشئ هيكل تنظيمي جديد تكون بموجبه شعبة التقييم المستقل تحت إشراف مكتب التقييم المستقل ومراقبة النوعية، ضمن مكتب المدير العام.

٤- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، نظر مجلس اليونيدو التنفيذي في برنامج العمل والميزانية المؤقتة لمكتب التقييم المستقل وأقرّ، في مرحلة أولى، ميزانية بمبلغ ٢٨٥ ٠٠٠ يورو لعام ٢٠١٤ فقط لتنفيذ برنامج عمل مكتب التقييم المستقل لعام ٢٠١٤. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥ رصد مجلس اليونيدو التنفيذي مبلغ ٣٠٥ ٠٠٠ يورو لتنفيذ برنامج عمل مكتب التقييم المستقل لعام ٢٠١٥. وخلال تلك الفترة، استُخدم المخصّص لإجراء التقييمات القطرية والاستراتيجية والمواضيعية، فضلاً عن بناء قدرات التقييم الوطنية. وبقيت الميزانية عند نفس المستوى مقارنة بفترة السنتين السابقتين. وظلت التقييمات المستقلة للمشاريع تدار على النحو الواجب وتقوم شعبة التقييم المستقل بضمّان نوعيتها، وهي تموّل مباشرة من ميزانيات المشاريع ذات الصلة.

(١) نشرة المدير العام (UNIDO/DGB(M).98) المؤرّحة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦.

ثالثاً - أنشطة التقييم المستقل ومساهماته

التقييمات

٥- خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وضعت الصيغة النهائية لتقييمين مواضيعيين، وهما: شركات اليونيدو مع القطاعين العام والخاص، وتدخلات اليونيدو اللاحقة لانتهاؤ الأزمات. وأجريت أربع تقييمات مواضيعية جديدة، وهي: تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الموسع لليونيدو ٢٠١٠-٢٠١٣؛ وصندوق اليونيدو الاستثماري للطاقة المتجددة وإجراءات الاشتراء في اليونيدو؛ وتدخلات اليونيدو في مجال تنمية المنشآت من أجل إيجاد فرص العمل، بما في ذلك للنساء والشباب. وعلاوة على ذلك، أجري تقييم واحد لمجموعة من مشاريع اليونيدو بشأن الأنشطة التمكينية، من أجل استعراض وتحديث الخطط الوطنية لتنفيذ اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وأعدّ بنهاية عام ٢٠١٥ استعراض تجميعي للتقييمات المستقلة التي ترجع إلى الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، وصدر ذلك الاستعراض في أوائل عام ٢٠١٦.

٦- وفضلاً عن ذلك، أجريت خمسة تقييمات قطرية (إندونيسيا وأوروغواي وتايلند وتونس وسري لانكا)، ووفرت شعبة التقييم المستقل الدعم لعدد كبير من تقييمات المشاريع التي أجريت على نحو مستقل.

بناء القدرة على التعلم والتقييم

٧- يرصد نظام الاستجابة الإدارية مدى قبول توصيات التقييم وتنفيذها. فمن مجموع ٣٠٩ توصيات صدرت في عام ٢٠١٤، وردت إجابات بشأن ٢٩١ توصية (٩٤ في المائة) بنهاية دورة استجابة مدتها سنة واحدة. ومن بين هذه الإجابات الـ ٢٩١، قبل المليون ٩٤ في المائة من التوصيات قبولاً كلياً أو جزئياً. وفي عام ٢٠١٥ صدر ما مجموعه ٣٠١ توصية ووردت إجابات عن ٢٥٨ توصية (٨٦ في المائة) حتى وقت إعداد هذا التقرير. ومن بين هذه الإجابات، قبل المليون ٩٥ في المائة من التوصيات قبولاً كلياً أو جزئياً.

٨- وفيما يتعلق بحالة تنفيذ التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٤ والتي انقضت بشأنها بنهاية عام ٢٠١٥ دورة المتابعة التي تبلغ مدتها عاماً واحداً، كان قد تم تنفيذ ٣٤ في المائة من التوصيات التي وردت معلومات بشأنها، وكانت ٥٣ في المائة ما زالت قيد التنفيذ، ولم تكن ١٣ في المائة قد نُفذت، في وقت الإبلاغ. وسوف تقدّم في تقرير مقبل إلى المجلس معلومات عن مستوى تنفيذ التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٥.

٩- وعُقدت بانتظام إحاطات للدول الأعضاء، تناولت أساساً استنتاجات التقييمات المواضيعية والقطرية. وتلبية لطلب متزايد من الوزارات النظرية لدعم وتعزيز قدراتها التقييمية، نُظمت حلقتا عمل في تايلند (٢٠١٤) وكولومبيا (٢٠١٥) بشأن إدارة التقييم. ونُفذت كلتا حلقتي العمل في شكل نشاط تدريبي إقليمي، واستهدفتا الوزارتين النظيرتين لليونيديو في كل من المنطقتين. وفي مسعى لزيادة ملاءمة الأنشطة التدريبية وفعاليتها، عُقدت حلقة العمل التي نُفذت في كولومبيا باللغة الإسبانية، وأتيح لجميع مواد حلقة العمل بتلك اللغة.

رابعاً- خلاصة جامعة لنتائج التقييم

الاستنتاجات العامة

١٠- تتسم مشاريع اليونيديو وبرامجها بدرجة عالية من الملاءمة. وكانت أهداف البرامج ومكوناتها/مشاريعها قائمة على احتياجات المؤسسات/المنشآت المستهدفة والتحديات التي تواجهها، واتضح أنها كانت متسقة اتساقاً جيداً مع السياسات والاستراتيجيات والأولويات الحكومية، وتتناول كذلك التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

١١- واعتُبر أن الملكية والمشاركة النشطة من جانب النظراء تزيدان من أهمية التدخلات وكفاءتها وفعاليتها واستدامتها. وعلاوة على ذلك، كانت هناك في عدة برامج نسبة كبيرة من التمويل الذاتي من جانب البلدان المتلقية، الأمر الذي اعتُبر عاملاً أسهم في التشجيع على المشاركة النشطة من جانب النظراء طوال الدورة البرنامجية. وكان هناك عدد قليل من الحالات التي أبلغ فيها عن أن الملكية ضعيفة، الأمر الذي أدى إلى جملة أمور من بينها تأخير الموافقة على السياسات الموضوعية في سياق المشاريع.

١٢- ومن حيث الفعالية، كان من السابق لأوانه، في العديد من الحالات، تقييم النتائج، وبخاصة عندما كانت المشاريع لا تزال في المراحل المبكرة من التنفيذ. وأشار في بعض الأحيان إلى ترابط النتائج، مثل الوظائف المنشأة، باعتبارها نتيجة لتدخلات المشاريع. وفي كثير من الأحيان، أشارت تقارير التقييم إلى أن العامل المحرك للمشاريع كان النشاط/النواتج بدلاً من أن يكون تركيزها منصباً على النتائج.

١٣- ومن حيث الكفاءة، أُعرب عن التقدير لدور اليونيديو ومساهماتها، فضلاً عن أدوار النظراء ومساهماتهم (المالية والعينية)، الأمر الذي يجسد التصور الذي مفاده أن التدخلات

جلبت "قيمة لقاء المال" بدرجة مرضية، حيث بررت المنافع التكليف. وأشار أيضاً في العديد من البرامج والمشاريع إلى الاستخدام الفعال للخبرات الوطنية.

١٤- وتفاوت احتمال الاستدامة المالية والتقنية والتنظيمية، حيث تراوح ما بين جيد ومشكوك فيه، رهناً بنوعية تصميم البرامج/المشاريع. وأشار إلى أن اضطلاع النظراء بدور نشط في جهود التنفيذ ومواءمة الخطط الوطنية وبناء القدرات من المتوقع أن يسهم في تعزيز الاستدامة. واعتُبر العمل مع المؤسسات التي تشكل جزءاً من النظام الوطني، مثل مؤسسات التدريب المهني التي تشكل جزءاً من نظام التعليم الوطني، عاملاً يدعم احتمال الاستدامة.

١٥- ومن حيث التأثير، أو احتمال التأثير، أدى النقص الحاد في تمويل بعض البرامج إلى الحد من فرص التأثير أو إلى الحد من النطاق، على الأقل في وقت إجراء التقييم. واعتبر في كثير من الأحيان أن الافتقار إلى بيانات الرصد المفصلة اللازمة لتقييم النتائج والآثار يشكل تحدياً لدى الإدلاء بتصريحات عن التأثير تستند إلى الأدلة.

النتائج الرئيسية للتقييمات القطرية التي أجريت في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

١٦- تتسم تدخلات اليونيدو بدرجة عالية من الملاءمة في البلدان الخاضعة للدراسة، لا سيما إذا صيغت صياغة استراتيجية من خلال عملية تشاورية بشأن البرنامج القطري. كما أن أهداف اليونيدو المتمثلة في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وأولويات المانحين، هي أيضاً موضع تقدير كبير. وهناك ملكية وطنية قوية تلاحظ فيما يتعلق بالعديد من المشاريع التي كانت متسقة تماماً مع الاستراتيجيات والسياسات والاحتياجات والأولويات الوطنية.

١٧- وكان هناك مستوى جيد من التعاون بين اليونيدو والجهات الفاعلة ذات الصلة في القطاعين العام والخاص، وفي بعض الحالات مع فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً. واستفادت بعض المشاريع من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ووفرت المشاركة النشطة من جانب الشركاء من القطاع الخاص قيمة مضافة وساهمت في الفعالية والاستدامة.

١٨- وعندما يصبح أحد المشاريع برنامجاً وطنياً أو سياسة وطنية، تُعتبر الاستدامة عالية. وعندما تؤدي تدخلات اليونيدو إلى اتخاذ إجراءات حكومية، مثل اعتماد معايير ولوائح تنظيمية أخرى، تُعتبر الاستدامة عالية أيضاً.

١٩- وقد انخفضت كفاءة تدخلات اليونيدو في بعض البرامج القطرية لأن الموارد المحشودة كانت غير كافية لتنفيذ غالبية المشاريع المقررة. وأشار العديد من التقييمات إلى الحاجة إلى تعزيز الروابط مع الخطط القطاعية والميزانيات الوطنية. وأدت الأهداف المفرطة الطموح،

مقرونة بمستويات التمويل المعتدلة، إلى تصوّر مفاده أنّ النتائج العامة كانت أقل مما كان متوقّعا.

الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من التقييمات المواضيعية

تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الموسّع لليونيدو للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

٢٠- خلص التقييم الاستراتيجي المستقل بشأن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل لليونيدو ٢٠١٠-٢٠١٣ إلى أنّ هذا الإطار كان المرة الأولى التي ربطت فيها اليونيدو الإطار البرنامجي بمصفوفة نتائج للمنظمة بأسرها. وكانت وثيقة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل متوافقة مع الممارسات الجيدة للإدارة القائمة على النتائج، وجعلت المنظمة خاضعة للمساءلة عن النتائج. واعتبر ذلك أمراً ابتكارياً وخطوة أولى هامة نحو التحول إلى منظمة قائمة على تحقيق النتائج. وأكد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل أولويات اليونيدو المواضيعية، وكان هو الأساس لوضع البرامج والميزانيات اللاحقة، وبذلك وفر التوجيه للمنظمة. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، واعتبرته متيناً وابتكارياً.

٢١- بيد أنه تبين أنّ الإبلاغ عن النتائج في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل مجال يحتاج إلى التحسين، لأنّ المنظمة لم تبلغ عن النتائج باستخدام حصائل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل أو أثره أو مؤشرات الأداء الخاصة به. ومن ثم لم يكن بالوسع معرفة مدى فعالية اليونيدو في تحقيق الحصائل والآثار المتوقّعة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. ويتعين أن تعترف الإدارة العليا بهذا التحدي، ومن المتوقّع أن يعالج في الأطر البرنامجية المتوسطة الأجل القادمة واستعراضات منتصف المدة الخاصة بها، وكذلك في الإطار المتكامل للنتائج والأداء الذي يجري النظر فيه حالياً.

إجراءات الاشتراء في اليونيدو

٢٢- تبين عموماً أنّ إجراءات الاشتراء في اليونيدو تؤدي عملها بصورة مرضية، على الرغم من وجود بعض أوجه القصور والمعوقات. وكانت هناك بعض المسائل المثيرة للقلق بشأن المبادئ والصلاحيات والإجراءات الواردة في دليل الاشتراء. فمثلاً كان هناك ضعف في الفصل بين الواجبات في الاشتراء اللامركزي، أو لم تكن المبادئ التوجيهية بشأن نهج "أفضل قيمة مقابل الثمن" ونهج "أقل تكلفة مقبولة تقنياً" متوفرة بعد.

٢٣- وعلى الرغم من عدم وجود آلية منهجية للإفادات العكسية، يبدو أن السلع والخدمات التي اشترتها اليونيدو كانت من نوعية كافية وملائمة للغرض، وتلبي أهداف المشاريع ومتطلبات النظراء. ويبدو عموماً أن توقيت الاشتراء كان مرضياً.

تدخلات اليونيدو في مجال تنمية المنشآت من أجل إيجاد فرص العمل، بما في ذلك للنساء والشباب

٢٤- تبين أن موضوع تنمية المنشآت من أجل إيجاد فرص العمل كان موضوعاً رئيسياً في سياسات اليونيدو ومبادئها التوجيهية، وفي غالبية المشاريع المستعرضة التي يوجد فيها عنصر يسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية المنشآت. وكانت النساء والشباب من المستفيدين في معظم هذه المشاريع، ومع ذلك كان التوافر الإجمالي للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن محدوداً. ولليونيدو العديد من المشاريع الجيدة المتصلة بتنمية المنشآت، ويبدو أن المنظمة تمتلك عدداً من المزايا النسبية في هذا المجال، مثل الدراية بشأن القطاع الخاص وبشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت نفسه، تواجه اليونيدو بعض التحديات الرئيسية التي تمتد من صغر نطاق المشاريع إلى محدودية التمويل المتاح لتنمية القطاع الخاص وإلى الضغط الواقع على الموظفين ليقدموا الإنجازات.

٢٥- وكان ما أبلغ عنه من نتائج متعلقة بزيادة أعداد الوظائف وفرص العمل بالنسبة لمعظم مشاريع اليونيدو ضيق النطاق إلى حد ما، ممتداً من بضع عشرات إلى عدة مئات. إلا أنه كانت هناك بعض الاستثناءات التي وُجد فيها الآلاف من المستفيدين المحتملين. ويمكن تفسير هذا التباين بعوامل ثلاثة هي: (أ) أن العديد من مشاريع اليونيدو كان صغيراً نوعاً ما وذا طابع تجريبي، و(ب) أن قياس زيادة عدد الوظائف وفرص العمل كان أسهل فيما يخص مشاريع قليلة على المستوى الجزئي، ولكن كان أصعب كثيراً فيما يتعلق بمشاريع اليونيدو العديدة المشتملة على تدخلات على الصعيدين الوسيط والكلّي، حيث كان احتمال إيجاد المزيد من الوظائف وفرص العمل أكبر؛ و(ج) أن الإبلاغ عن مساهمة اليونيدو في إيجاد الوظائف ناقص. ويركز نظام اليونيدو الحالي للرصد والإبلاغ على النتائج المباشرة، مثل عدد من تم تدريبهم، في حين أن رصد النتائج الطويلة الأجل فيما يتعلق بالوظائف وفرص العمل محدود. أمّا مؤشر الأداء الرئيسي للمنظمة بشأن فرص العمل التي تُفتح أمام النساء والشباب في نظام تخطيط الموارد المؤسسية في اليونيدو، فهو لم يُطوّر بالقدر الكافي. بيد أن هناك عدة مبادرات ابتكارية تبرهن على الاستعداد لتحسين الرصد والإبلاغ عن إيجاد اليونيدو لفرص العمل.

خامساً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٢٦- لعل المجلس يود أن ينظر في اعتماد مشروع المقرر التالي:

"إن مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يحيط علماً بالتقرير عن أنشطة التقييم (IDB.44/13)؛

(ب) يعرب مجدداً عن دعمه لوظيفة التقييم من أجل المساءلة والتعلم والمساهمة في فعالية التنمية؛

(ج) يشجّع على إجراء التقييمات بشأن النتائج على مستويي الحصيلة والأثر، وإدراج المعلومات عن الأداء والدروس المستفادة في عمليات الإدارة وعمليات التخطيط الاستراتيجي."